

نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الرائد المالي، إبريل ٢٠١٦

التكيف مع الواقع الجديد

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٣ إبريل ٢٠١٦



أكبر مصافي النفط بالمملكة العربية السعودية في رأس تنورة: مع هبوط أسعار السلع الأولية تتراجع الإيرادات في العديد من البلدان، ولحق الضرر بالبلدان المنتجة للنفط على وجه الخصوص (الصورة: Jacques Langevin/Sygma/Corbis)

- تدهورت أوضاع نسب الدين العام في كل مكان بالعالم تقريبا وأصبحت الماليات العامة أكثر عرضة للمخاطر
- على بلدان العالم التكيف مع معطيات الواقع الجديد، ولكن "ليس هناك حل واحد يناسب الجميع"
- ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة داعمة للنمو مع التركيز على التدابير التي تدفع عجلة النمو على المدى القصير والمتوسط

في سياق التعافي الاقتصادي العالمي الهش وغير المتوازن، هناك حاجة لتحرك شامل على صعيد السياسات بغية تخفيض مواطن الضعف وتحسين آفاق النمو، طبقا لما ورد اليوم في آخر عدد من تقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

يبحث عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي كيفية استجابة البلدان الممكنة للتدهور الحاد في أوضاع المالية العامة خلال العام الماضي.

وقد تم تعديل توقعات نسب الدين العام بالزيادة في معظم بلدان العالم، وكانت أكبر هذه التعديلات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، حيث يُتوقع الآن أن تزداد نسب عجز المالية العامة في ٢٠١٥-٢٠١٦ لتتجاوز المستويات المشاهدة في بداية الأزمة المالية العالمية.

وتشكل التعديلات المستمرة في الاقتصاد العالمي القوى الأساسية التي تقود زيادة عجز الموازنة وارتفاع نسب المديونية. وتشمل هذه التحولات الدائمة استمرار الضعف في النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار السلع الأولية، وتباطؤ التجارة، وضيق الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وفي هذا الصدد، قال السيد فيكتور غاسبار، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق، إن "كل بلدان العالم عليها أن تتكيف مع معطيات الواقع الجديد، ولكن ليس هناك حل واحد يناسب الجميع". وتختلف استجابة السياسة الملائمة باختلاف البلدان وتتوقف على طبيعة تحدي المالية العامة التي تواجهه. ويحدد التقرير ثلاثة تحديات أساسية.

الاقتصادات المتقدمة: تجنب الوقوع في فخ الانكماش

تواجه الاقتصادات المتقدمة حاليا خطرا ثلاثيا يتمثل في النمو المنخفض والتضخم المنخفض والدين العام المرتفع. وقد يتسبب هذا المزيج من العوامل في نشوء دوامة تنازلية يتعاقب فيها تراجع النشاط الاقتصادي والأسعار - مما يسفر عن حدوث زيادات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي - وكذلك ظهور محاولات لتخفيض الدين تسفر عن نتائج معاكسة للمقصود منها. ولتلافي الوقوع في مثل هذا الفخ الانكماشى، يتعين على البلدان أن تبذل جهدا أكبر لتعزيز الطلب المحلي كما أن سياسة المالية العامة سيكون عليها القيام بدور حيوي. ويسري هذا الأمر بصفة خاصة على البلدان التي تقترب فيها أسعار الفائدة بالفعل من المستوى الصفري ومن ثم لا يتوقع أن تقدم السياسة النقدية دفعة كبيرة للنشاط الاقتصادي.

وينبغي أن يكون التركيز على تدابير المالية العامة التي تدفع عجلة النمو على المديين القصير والمتوسط (مثل استثمارات البنية التحتية) وإجراءات السياسة التي تدعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي البلدان التي لا يمكن فيها إجراء عملية الضبط المالي، ينبغي ضبط وتيرتها ومكوناتها بحيث تخفف العبء المعوق للنشاط الاقتصادي على المدى القصير. وإذا حدث هبوط كبير في النمو العالمي، سيتطلب الأمر تحركا سريعا وجريئا ومتعدد الأطراف على صعيد سياسات العرض والطلب في الاقتصادات الكبرى. وينبغي تنسيق مجموعة السياسات بين البلدان في مثل هذه الحالة لتوليد تداعيات إيجابية.

البلدان المصدرة للسلع الأولية: معالجة نقص الإيرادات المزمن

شهد نحو ثلثي بلدان العالم تراجعا في نسب الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وكان هذا التراجع كبيرا جدا في البلدان المصدرة للسلع الأولية، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط، حيث بلغ متوسط نقص الإيرادات ٧% من إجمالي الناتج المحلي. ونظرا لأنه من المتوقع بقاء أسعار السلع الأولية منخفضة لبعض الوقت، فليس هناك خيار أمام منتجي السلع الأولية سوى تخفيض الإنفاق العام والعمل على اتساقه مع الإيرادات المنخفضة. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا التصحيح الضروري أقل إيلاما مع إيجاد مصادر جديدة للإيرادات وتخفيض الإنفاق المهدر للموارد وغير الموجه بدقة، بما في ذلك إصلاح دعم الوقود.

البلدان منخفضة الدخل: تحقيق أهداف التنمية

لا تصل النسب الضريبية في نصف البلدان منخفضة الدخل تقريبا إلى ١٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويشكل انخفاض تعبئة الإيرادات عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية ليس فقط لأنه يحد من القدرة على تمويل الإنفاق الداعم للنمو (في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية) بل لأن النسب الضريبية المنخفضة غالبا ما تكون مصحوبة بضعف القدرات المؤسسية. وبناء عليه، تشكل تعبئة الإيرادات الكافية أحد المقومات الأساسية لاستراتيجية النمو والتنمية في البلدان منخفضة الدخل. فإذا ما اقترن تحسين تعبئة الإيرادات برفع كفاءة الإنفاق يمكن أن يساعد على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

التأهب على المدى المتوسط

إلى جانب التحرك الفوري على مستوى السياسات حسب ظروف كل بلد، يجب أن تسعى كل البلدان لتحقيق هدفين أساسيين على المدى المتوسط. أولا، من أهم أهداف سياسة المالية العامة، في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر، زيادة صلابة المالية

العامة. وعلى وجه التحديد، يتعين على البلدان تحسين كيفية الإفصاح عن مخاطر المالية العامة وإدارتها (مثل ضمانات القروض المقدمة من الحكومة). ويمكن للإبلاغ الشامل في الوقت المناسب عن وضع المالية العامة أن يساعد على خضوع صناعات السياسات للمساءلة وحشد التأييد اللازم لسياسات المالية العامة الرشيدة. كذلك يتعين على البلدان اتخاذ التدابير الملموسة للتخفيف من حدة المخاطر التي سبق تحديدها. وتوجد في الوقت الحالي قلة قليلة من البلدان التي أعدت استراتيجيات لإدارة المخاطر لها هدف مزدوج يتمثل في تخفيض احتمالات حدوث المخاطر وبناء الاحتياطات الوقائية للمساعدة في استيعاب المخاطر حال حدوثها.

ثانياً، زيادة النمو أمر ضروري في كل مكان من العالم. ففي الاقتصادات المتقدمة، يمكن لاستمرار زيادة النمو بنسبة قدرها نقطة مئوية واحدة أن يعود بنسب الدين إلى مستويات ما قبل الأزمة في غضون عقد واحد. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن تؤدي قوة النمو أيضاً إلى رفع مستويات المعيشة وتمويل استراتيجيات التنمية. وتبين [الدراسة التحليلية في الفصل الثاني](#) من تقرير *الرصد المالي* أن بعض تدابير المالية العامة، مثل التخفيضات الضريبية الموجهة بدقة لأغراض البحوث والتطوير، هي أدوات بالغة التأثير لتشجيع الابتكار والإنتاجية والنمو.

وخلاصة الأمر، تواجه بلدان العالم تحديات كبيرة لاستعادة قوة النمو، وسلامة المالية العامة وصلابتها. ولكن التقرير يخلص إلى أن صناعات السياسات، على المستوى الفردي والجماعي، لديهم أدوات السياسة الكافية التي تكفل التصدي لهذه التحديات والتكيف مع معطيات الواقع الجديد.

روابط ذات صلة

[طالع التقرير](#)

[طالع التدوينة](#)

[سياسة المالية العامة والابتكار](#)

[آفاق الاقتصاد](#)

[الاستقرار المالي](#)